

الهيئة العليا للإنتخابات في تونس تعلن النتائج النهائية للاستفتاء على الدستور الجديد



أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية، مساء اليوم الثلاثاء، النتائج النهائية للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد للبلاد.

وبإعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية للاستفتاء، يدخل دستور 25 يوليو 2022 حيز التطبيق، وفق مقتضيات الفصل 139 منه الذي ينص على أن الدستور يدخل حيز التطبيق ابتداء من تاريخ الإعلان النهائي عن نتيجة الاستفتاء من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات".

وصرحت الهيئة رسميا بقبول نص الدستور الجديد للجمهورية التونسية، وذلك بعد استيفاء البت ابتدائيا واستئنافا في الطعون على أن يتم نشر نصه كاملا بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في غضون الساعات القليلة القادمة.

وفي 26 يوليو أعلنت هيئة الانتخابات التونسية أن نسبة المؤيدين لمشروع الدستور الجديد في الاستفتاء بلغت 94.6 بالمئة.

وبلغت نسبة التصويت بـ"نعم" 94.60 بالمئة (2607884 إجابة نعم)، فيما بلغت نسبة الإجابة بلا 5.40% (148 ألف و723 إجابة بلا).

وأشارت الهيئة أن العدد الإجمالي للناخبين الذين قاموا بالتصويت بلغ مليونان و830 ألف و94 ناخبا، فيما بلغ عدد الأوراق الملغاة 56 ألف و479، وبلغت الأوراق البيضاء 17 ألف و8 ورفات.

وفي وقت سابق اليوم، قضت الجلسة العامة القضائية للمحكمة الإدارية بالرفض شكلا بخصوص الطعن بالاستئناف الذي تقدم به حزب "آفاق تونس" حول نتائج الاستفتاء على الدستور الذي جرى تنظيمه يوم 25 يوليو الماضي.

وأفاد المتحدث باسم المحكمة الإدارية عماد الغابري في تصريح لـ"موزاييك" بأن الجلسة العامة القضائية بالمحكمة أصدرت يوم الثلاثاء بموجب اختصاصها الاستئنافي بالنظر في نزاع النتائج الأولية لاستفتاء الـ25 من يوليو 2022 حكما يقضي برفض الطعن شكلا .

وسبق أن قضت إحدى الدوائر القضائية لدى المحكمة الإدارية، صباح الاثنين 8 أوت 2022، "بالرفض شكلا" بخصوص الطعن الذي تقدّم به حزب "آفاق تونس" حول نتائج الاستفتاء على الدستور.

وكانت المحكمة الإدارية قد أصدرت بتاريخ 5 أوت الجاري، أحكامها المتعلقة بالطعنين المقدمين من قبل من منظمة "أنا يقط" وحزب "الشعب يريد".

وبخصوص الطعن المقدّم من منظمة "أنا يقط" قضت المحكمة ابتدائيا بعدم قبول الطعن، وبخصوص الطعن المقدّم من حزب "الشعب يريد" قضت المحكمة ابتدائيا بقبول الطعن شكلا ورفضه أصلا.